دور المجتمع المدني في تنمية وتطوير المناطق الحدودية

د. محديد حميد
جامعة الجلفة

الملخص

لقد أصبح المجتمع المدني في الوقت الحاضر أحد أهم القوى الفاعلة في الساحة السياسية والاجتماعية والمدنية نظرا لمساهمته في التنميةالمحلية والوطنية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وتجلت هاته المساهمة خاصة على مستوى المناطق الحدودية، حيث أصبح يرافق السلطات المحلية في مشاريع تنموية زراعية وصناعية ومشاريع اقتصادية وخدماتية، من أجل النهوض بهاته المناطق وتنميتها منعا لجرائم التهريب والمخدرات والإرهاب، والتي تتخذ ملاذا أمنا في مناطق النائية والفقيرة والمعزولة، لهذا أدرج قانون البلدية الأخير فصلا كاملا حول مشاركة المواطنين تحت ما بات يعرف بالديمقراطية التشاركية.

Abstract

La société civile est devenue l'un des acteurs les plus importants sur la scène politique, sociale et civique en raison de sa contribution au développement lacal et national dans ses dimensions économique et sociale.

Cette contribution se reflétait au niveau des sones frontalières, ou il accompagnait les autorités locales dans des projets de développement agricole et et des projets économiques, des projets industriels et des services pour le développement des zones et les développer pour prévenir la contrebande, les drogues et le terrorisme, qui se réfugient dans des zones reculées et isolées.

Par conséquent, la dernière loi municipale comprenait un chapitre complet sur participation des citoyens au développement des personnes sous développées sous ce que l'on a appelé la démocratie participative.

يلعب المجتمع المدني دورا هاما في تطوير المناطق المحلية على وجه العموم والمناطق الحدودية على وجه الخصوص، وقدارتبط مفهوم المجتمع المدني بمجموعة من المتغيرات المتعلقة خصوصا باللامركزية في التسيير وتحرر العقل وحرية المبادرة ، واستقطاب المشاريع الفردية في إطار المؤسسات المصغرة إلى جانب السياسات الكبرى المتعلقة بالتحول الديمقراطي والرأسمالي وتراجع الإنفاق العام، وهو الاتجاه الذي فرض مكانه في الوقت الراهن ليحل محل النموذج التنموي المركزي الذي كان سائدا في معظم الدول النامية، والذي قام على الطبيعة التدخلية للدولة، وارتباطه بنظام سياسي متسلط والذي يعتقد أن اي عملية تنمية تحتاج إلى سلطة مركزية[i].

لقد أصبح دور المجتمع المدني حلقة هامة في التقدم والتطور في جميع النواحي السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية خاصة في المناطق الداخلية والحدودية، وقد ساعد على هذا التطور توفر ظروف متعددة مرتبطة بالتغيرات التي حصلت في الدولة من جهة وفي المحيط الإقليمي والقاري وأيضا العالمي، وقد ساعد أيضا نضج الفكر السياسية لدى المجتمع المدني، وتشبعه بقيم الديمقراطية المحلية أو ما بات يعرف بالديمقراطية التشاركية .

وفي إطار الانفتاح السياسي والاقتصادي الذي شهدته الجزائر أصبح دور المجتمع المدني أساسيا في التمنية المحلية بالجزائر بشكل عام وفي تنمية المناطق الحدودية بشكل خاص، كما تجلت مساهمته بشكل ملموس وواقعي أكثر في السنوات الأخيرة خاصة مع تغيير الذهنيات والشعور بالحس المدني والتنموي، وارتباط الساكنة بموطنها الأصلي مع بروز فكر جديد هو مرافقة الجماعات المحلية في تنمية هاته المناطق الحدودية، مع ما خلفه أثار الربيع العربي على دول الجوار من التخلف والدمار، وتقهقر في التنمية كلها عوامل ساعدت على بروز هذا الدور الفعال والمنطقي.

ولهذا جاءت هاته الورقة العلمية لتساهم في إبراز دور المجتمع المدني في تدعيم العملية التنموية في المناطق الحدودية، ومحاولة تحديد مسؤولياته وعلاقته بالرقي والتقدم الاجتماعي، وفي تسيير الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في إطار مقاربة جديد هي الشراكة بين المجتمع المدني والدولة، والإشكالية التي تطرح في هذا المجال: إلى اي مدى يمكن للمجتمع المدني المساهمة في تطوير المناطق الحدودية؟

أولا :مفهوم المجتمع المدني

إن المجتمع المدني كمفهوم حديث لم يأتي طفرة واحدة و إنما نشأ وتطور بفضل تراكم إسهامالمفكرين وأساتذة علم السياسة والاجتماع والقانونيين، والذين ساهمت نظرياتهم وأفكارهم و كتاباتهم في تأصيل هذا الكيان، ولهذا سنتطرق لتعريف المجتمع المدني [ii]

1-تعريف المجتمع المدني

في البداية إن مصطلح مجتمع مدني مصطلح مركب من كلمتين (مجتمع، مدني) لهذا فهو صعب إيجاد تعريف لغوي دقيق له، ويلفظ باللغة الفرنسية société civile والتي تعني كل من المجتمع والمواطن[iii]، وهناك من ربط مفهوم المجتمع المدني بمجموعة من المفاهيم المتعلقة بالمواطنة وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية [iv]، إن أحد الجوانب المهمة في المجتمع المدني هو انه عبارة عن حيز مستقل يعمل بالتوازي مع السلطة المركزية.

فالمفكر جاك روسوا فقد ادخل مبدأ المساواة إلى مفهوم المجتمع المدني وجعل الديمقراطية جزأ لا يتجزأ منه برفضه النظام التمثيلي واعتباره عملية تزوير للسيادة الشعبية، كما جعل روسوا العدالة الاجتماعية شرط للحرية، واعتبار الشعب هو صاحب السيادة ولا بد أن يكون هدف كل نظام اجتماعي أو سياسي.

إن هذه الأفكار قد ساهمت إلى حد كبير في بروز فكرة المجتمع المدني ودعمه، وعليه يمكن تعريف المجتمع المدني حسب نظرية العقد الاجتماعي على انه: "كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة الى الحالة المدنية، والذي يتمثل في وجود بيئة سياسية قائمة على الاتفاق التعاقدي".[v]

ويرى توماس باين أن المجتمع المدني هو وسيلة أخلاقية يتم من خلاله تقييد قوة الدولة، والمجتمع المدني الأكثر اكتمالا ووضوحا هو المجتمع القادر على تنظيم نفسه، ويكون اقل اعتمادا على الدولة، وبذلك ينتج المجتمع المدني مستقل ومتمايز عن الدولة والقادر على مراقبتها والحد من هيمنتها.[vi]

أما بالنسبة لمفهوم المجتمع العربي في المدلولات العربية، فما يلاحظ هو ضعف التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني من حيث تعريفه و ضبطه وتحديد متغيراته إضافة إلى تعدد وحداثة استخدامه، وتتعدد معوقات نجاح المجتمع المدني في الوطن العربي لعدة مشكلات أهما: جدار السلطة البيروقراطية، وغياب الحس المدني وتفشي اللامبالاة والأنانية [vii].

أما بالنسبة للجزائر فقد عرف مفهوم المجتمع المدني اهتماما متزايدا في الخطاب السياسي والدراسات و الندوات العلمية وفي الصحف المحلية، وعليه فالمجتمع المدني يمثل سلطة الشعب في مواجهة أي احتكار أو استبداد قد يصدر من الدولة باعتبار أن الجزائر قد تبنت الخيار الديمقراطي، وعملت على دعم مؤسسات المجتمع المدني من خلالها دعمها للحركات الجمعوية و أكثرها تواجدا و نشاطا في الميدان، وتتكون من جمعيات نسوية وجمعيات حقوق الإنسان وجمعيات ثقافية وزوايا، وجمعيات اجتماعية وشبانية.[viii]

بالإضافة إلى ذلك اقر دستور 1996 والتعديل الأخير لدستور 2016 بعض الحريات الجماعية، وخلافا للعقوبات الفردية التي اتفقت معظم الدساتير الجزائرية على اختلاف مشاربها تأثرت الحريات الجماعية بنظام الحكم وتوجيهاته.

وإذا كان دستور 1963 ودستور 1976 أقر حرية التعبير والاجتماع وحرية إنشاء الجمعيات لكنه حرص على عدم التذرع بهذه الحقوق لضرب الطموحات الاشتراكية للشعب والمساس بأحادية الحزب(23)، في حين اقر الدستور ذلك في المادة 41 حيث قال: "حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن "، وأكثر من ذلك نص دستور 1996 على حق إنشاء الأحزاب السياسية في المادة 42 لكنه حرص على ضبط ممارسة هذا الحق بحيث لا يمكن التذرع به أيضا لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب، وقد أضاف إلى ذلك القيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية وأمن التراب الوطني، وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة، بالإضافة إلى ذلك أكد دستور 1996 في الفقرة 03 من المادة 42 على أنه لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي، كما لا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبينة في الفقرة السابقة، كما حظر على هذه الأحزاب اللجوء إلى أي شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية، كما لا يجوز لها استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتهما.[ix]

2-المعوقات الوظيفية للمجتمع المدني:

تعرف الشبكة الجمعوية نموا عددي ضخم إلا أنها لم تصل بعد إلى المستوى تحديات الطلب الاجتماعي المنتظر بالرغم من أنها تملك عناصر قوة تؤهلها للقيام بوظائفها على أكمل وجه، وتتمثل أساسا في عناصر القيادة والمتكون اغلبه من إطارات شابة، بالإضافة إلى القيام بالعمل التطوعي النابعة من القيم الإسلامية وتقاليد مجتمعنا، غير ا نهاته المميزات لا تستغل عند معظم الجمعيات التي تعرف حالة من الثبات والخمول.[x]

ومن معوقات العمل الجمعوي نجد البيئة الخارجية وأقصد بذلك الأزمة التي مرت بها الجزائر سياسيا وأمنيا والتي ساهمت في عزل التنموي للمناطق الحدودية كإنهاء العمل بالقوانين التي كانت تضمن الوظيفة والمنصب الشغل الدائم للجزائريين، وأيضا تسريح العمال مما أدى إلى ارتفاع البطالة وزيادة حجم الفقر وتوسع الهوة بين الأغنياء والفقراء.

أيضا أللاستقلالية الجمعوية، فبالرغم ما تقدمه الدولة من مجهود ومساعدات كبيرة لتدعيم مؤسسات المجتمع المدني من دعم مادي متمثل في الإعانات المالية ومنح مقرات و الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تتكفل بها القطاعات المختلفة، إلا أن هاته المساعدات ماهي إلا طريقة لإبقاء المجتمع المدني تحت سيطرة الدولة، وهذا ما يلغي مبدأ الاستقلالية .

وقد أدت هاته التبعية إلى ظاهرة تسييس وأدلجة معظم مؤسسات المجتمع المدني، والتي تتنافس سياسيا وإيديولوجيا للسيطرة على الساحة الاجتماعية خدمة لأغراض حزبية بحتة المؤيدة بدورها للدولة[xi].

هذا ما أدى بالمجتمع المدني إلى إهمال القضايا الأساسية التي وجد من أجلها والتخلي عن العديد من وظائفه المهمة وتحول إثر ذلك الى قنوات لتحقيق المشاريع الحزبية، وهنا نلاحظ أن بعض فعاليات المجتمع المدني تخلط بين مفهوم العمل الحزبي و مفهوم العمل الجمعوي ويرجع بعضها إلى حداثة التجربة وعدم نضجها.[xii]

بالإضافة إلى تهميش المجتمع المدني رغم أن الخطابات الرسمية تشيد بالعمل الجمعوي إلا أنها في الواقع تتعمد استبعاد مؤسسات المجتمع المدني في العديد من مناقشاتها وقراراتها الهامة، وبالتالي فإن المجتمع المدني في الجزائر لا يلعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع وغنما يلعب دور المهيمن عليه.

ومما زاد في طين بلة، ظهور ظاهرة اللامبالاة في الأوساط المجتمعية، ذلك أن المواطن الجزائري أصبح غير مكترث بالقضايا السياسية ولا حتى المشاركة فيها والدليل على ذلك نسب الضعيفة عند المشاركة في الانتخابات، وعدم القدرة على تجنيد العنصر المتطوع في العمل الجمعوي والذي يعتبر من العناصر الأساسية في العمل الجمعوي.

ثانيا : الإطار النظري للتنمية المناطق الحدودية

لقد فرضت التنمية المحلية نفسها على الفكر العالمي في أعقاب الاستقلال الوطني وبدأت معها قضايا التخطيط الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعدها الوطني والمحلي.

1-تحديد مفهوم التنمية المحلية:

إن التنمية المحلية هي البحث عن المناطق الأكثر تخلفا في الدولة، ويعتبر الريف أكثر المناطق تخلفا، ولهذا فان التنمية المحلية تنطبق مع مفهوم التنمية الريفية، فالتنمية المحلية هي تغيير للبنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي بواسطة جملة من السياسات العامة والبرامج الحكومية تكون للأجهزةالمركزية والمحلية الدور الفعال في مجال التصميم والإعداد والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية، ويقصد بالسياسات العامة للتنمية المحلية مجموعة الأهداف العامة الملائمة لتحقيق التنمية الفعالة، وهذا يشمل وضع الخطط والبرامج والتصميم وتشغيل القدرات الإدارية والتنظيمية الكفأة.[xiii]

فتوجيه الجهد الجماعي صوب العمل الجاد يتطلب خلق علاقات جديدة بين المؤسسات المحلية والمواطن والسكان، وبهذا تكون التنمية المحلية تهدف علاوة على توفير شروط الحياة الكريمة للأفراد والجماعات إلى تغيير نظرة الإنسان المحلي ككل وتقوية الدافع لديه لحياة أفضل، وتعزيز القدرة لتحمل المسؤولية، وعلى العموم فالتنمية المحلية هي عملية مجتمعية ذات أبعاد متعددة سياسية و إدارية و اقتصادية واجتماعية وثقافية و حضارية.[xiv]

2-خصائص التنمية المحلية:

تتصف التنمية المحلية بعدة خصائص أهمها ما يلي:

-إن التنمية المحلية عملية فرعية وليست حالة عرضية عابرة، فهي عملية تفاعلية ديناميكية مستمرة ومتجددة، إذ أنها حركة مستمرة في المجال الاجتماعي بغية إشباع حاجات والمطالب المتجددة للجماعات المحلية

- التنمية المحلية عملية موجهة ومتعددة وواعية تستهدف الأقاليم المحلية للوطن، وهذا يعني انها ليست عشوائية أو تلقائية بل هي عملية إرادية مخططة

-أنها عملية متكاملة وغير قابلة للتجزئة، والتكامل يعني آن تسير التنمية في جميع القطاعات والمستويات بطريقة متوازية، وتبعا لذلك يكون من المستحيل تنمية الصناعة مثلا دون التعليم أو حل مشكلات المدينة دون اهتمام بمشكلات الريف، وأساس مفهوم التكامل أن المجتمع يشكل كلا عضوا واحدا، وهنا تقوم فكرة التكامل والشمول بدور أساسي في تأكيد الاعتماد المتبادل بين جميع أوجهالنشاط والتكامل في التنمية.[xv]

3-مؤشرات ارتفاع دور المجتمع المدني في التنمية المحلية

عرفت الجزائر في أواخر الثمانينات موجة من التحول الديمقراطي التي حملت في طياتها الكثير من التغيرات الهيكلية في الحكم والتسيير حيث جاءت بالتعددية السياسية والمشاركة المجتمعية في إطار ما يعرف بالمجتمع المدني، وقدأدركت الدولة فشل سياسات التوجه الفوقي لبرامج التنمية المحلية، بالإضافة إلى نمو وعي الجماهيري و زيادة التأثيرات الخارجية.

4-الدور الوظيفي للمجتمع المدني في مجال التنمية المحلية

لقد أكدت العديد من الدراسات أن تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بتغيير الواقع التنموي الجزائري وترسيخ مفاهيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان تحتاج إلى دفعة قوية لتشجيع مساعيها في تحقيق أهدافها ودعم قدراتها وتطوير علاقاتها فيما بينها وتكييف طبيعة روابطها بالدولة، كما يجب توافر مجوعة من الشروط والآليات لممارسة وظائفها بفعالية.[xvi]

5-شروط واليات تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية

أ-شروط تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية:

-**شروط سياسية وقانونية:** ومن الشروط السياسية ضرورة توافر الديمقراطية بحيث لا تطور لمجتمع مدني دون وجود هاته الديمقراطية التي هي مفتاح للشرعية، كما انه لا بد من وجود بنية قانونية وتشريعية متكاملة وومواتية تكفل حق الإطلاع على البرامج التنموية وحق المشاركة بشفافية وضمان حرية التعبير، فمنظمات المجتمع المدني تحتاج إلى نظام ديمقراطي يرتكز على التعددية السياسية والمدنية ويستند إلى نظام قضائي مستقل ومشاركة شعبية واسعة على مختلف المستويات في إطار حريات الأفراد وحقوقهم، وتبني ما أصبح يعرف بالحكم الراشد.[xvii]

-**شروط اقتصادية:** إن استقلالية وفاعلية المجتمع المدني يعود بالأساس إلى الجانب الاقتصادي للمجتمع وعلى قدرته العادلة في توزيع الثروة المادية بين الأفراد، وكذا على توفير المجال الاقتصادي القادر على تحقيق المطالب الاجتماعية للأفراد وتقليص التبعية المفروضة على المجتمع والدولة.

ثالثا :آليات تفعيل دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية

هناك مجموعة من الآليات التي تساهم في ترسيخ دور المجتمع المدني في ترسيخ التنمية المحلية في الجزائر، وتعمل على زيادة تأثيره في القرارات الحكومية، وتدفعه الى المشاركة في العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتتمثل في:

-تأسيس منبع للحوار المجتمعي يجمع بين تنظيمات المجتمع المدني المحلية والوطنية.

-متابعة الحوار الاجتماعي القائم حول قضايا التنمية المحلية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

-أطلاق حملة لتأسيس صندوق تمويل جزائري في شكل وديعة أو وقفية لصالح عدد من قطاعات المجتمع المدني.

-ضرورة بلورة إطار يستوعب اهتمامات المجتمع المدني ويعزز حضوره في مختلف القضايا التي تهم البلاد.

-توفير ضمانات خلق بيئة سياسية وقانونية مهيأة لدور أكثر فاعلية لمنظمات المجتمع المدني، ويتم تحقيق ذلك بركيزتين أساسيتين هما: الديمقراطية والمواطنة.

-توفير بيئة ثقافية واجتماعية لتمكين منظمات المجتمع المدني من إحلال التنمية المجتمعية وإبراز فكرة الترابط المدني.

-احترام مبدأ الشفافية والصراحة والمكاشفة داخل منظمات المجتمع المدني في تعاملها مع المجتمع والحكومات ومؤسسات التمويل.[xviii]

إن تبني توجه تنموي يستند الى مواجه تحديات التنمية المحلية، والتي ستحول منظمات المجتمع المدني من الية مؤسساتية تعمل لحل مشكلات والتغيير الاقتصادي والاجتماعي، كما ان هاته الإلية تعمل لجعل المجتمع المدني منتج وتطوير الشراكة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والدولة

رابعا:-دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تزداد أهمية الجمعيات والمجتمع المدني بازدياد حاجيات المواطنين للخدمات نتيجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتقدم الحضاري للمواطنين وسعيهم الحثيث لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشاركتهم الإيجابية لجهود التنمية الحكومية، ويتجلى هذا الدور فيما يلي:

-السعي لحل مشكلات القائمة في المجتمع .
-تكملة دور الحكومة المركزية في تقديم برامج الرعاية الصحية
-تقديم أساليب ونماذج يمكن أن تتبناها الحكومات بعد إثبات نجاحها.
-الاستفادة من الخبرات المتاحة لدى أعضاء تلك الجمعيات والهيئات.
-الاستفادة من القدرات الذاتية واستثمارها لخدمة المجتمع .
-مساهمة المجتمع المدني في مكافحة الفساد

خامسا : دور المجتمع المدني في مواجهة البطالة المحلية

- اعتماد استراتيجياتٍ اقتصاديةٍ تعتمد على الاستخدام وتعزّز الطلب الكلّي.

– تطبيق نظم ثنائية تربوية لتعليم المهن، على أن تكون محدّدة وواضحة التوجّه الاقتصاد، ولا بد لهذه النظم الثنائية أن تكون مستهدَفة بعناية لتغطية مجموعات سكانية صغيرة ومحدّدة من الشباب، وستتطلّب توسيع القطاع النظامي؛ ويجب أن تستند إلى المشاركة الناشطة للشركاء الاجتماعيّين.

– تعزيز ورعاية العمالة الذاتية والمؤسسات الصغيرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة عبر التدريب الملائم والدعم المالي والتقني الأدائي.

–تعزيز سبل الاقتصاد التعاوني، وتحفيز ورعاية المشاريع ذات رؤوس الأموال الصغيرة .

– اعتماد تسهيلات تشريعية وداعمة مادياً وخبراتياً للمبادرات الفردية وتحفيزها .[xix]

–حماية أصحاب المشاريع الصغيرة أمام أي احتكار للمؤسسات الكبرى .

– وأخيراً، يجب تقويم آثار تلك الاستراتيجيات والسياسات في مكافحة بطالة الشباب وفق برنامج وخطة زمنية مبرمجة المراحل والأهداف.

أما على المستوى السياسي وأهمها، اعتماد سياسة انفتاح على الشباب والعمل على إشراكهم في الحياة السياسية واتخاذ القرار السياسي.

–اعتماد قانون أحزاب سياسية وجمعيات أهلية عصري ومنفتح.

–اعتماد التسهيلات التشريعية لقيام الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية ودعمها مادياً من غير التدخل في شؤونها.

–رفع الدولة يدها عن التدخل في شؤون الجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية ورفع القيود عن حركتها.

–تحفيز الإعلام الشبابي الهادف والبعيد عن التسفيه ورعاية خطة إعلامية شاملة بهذا الاتجاه.

–اعتماد برامج توعية وتنشئة سياسية علمية وموضوعية بناءة ومحايدة، ورعاية محايدة لاختبارات موضوعية لمفاهيم مثل الديمقراطية والشفافية والفساد .. [xx]

سادسا: رهانات وأفاق دور المجتمع المدني على ضوء اللامركزية والتشاركية

يعد المجتمع المدني حاليا احد المكونات الرئيسية لكل مجتمع يوصف بالديمقراطي، بالإضافة إلا انه يعتبر احد أهمالآليات الوطنية في تعزيز حقوق الإنسان حيث يقع على عاتقه دور أساسي يتمثل في الإسهام الفعال في التنمية وتحقيق التقدم من خلال استخدام قدراته وإمكاناته لخدمة المجتمع بشكل عام، كما انه يعد احد المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى احترام الدول لحقوق الإنسان.

ومن ناحية أخرى، فان تراجع دور الدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودعمها لإنشاء منظمات ومؤسسات غير حكومية لتقوم بأنشطة تكمل دورها، بالإضافة إلى ازدياد المساعدات المقدمة من المؤسسات والهيئات الدولية للمنظمات غير الحكومية لتقوم بأنشطة تكمل دور الدولة، شجع على تزايد المبادرات الجماعية لتكوين منظمات المجتمع المدني، ويعتبر البنك الدولي أن الشراكات بين المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص، أصبحت أكثر الطرق فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي القابل للاستمرار.

لقد أدى هذا الظرف إلى إعادة النظر في مفهومين: الأول هو مفهوم" التنمية "، والثاني هو مفهوم "الأمن"، فقد أصبح ملحًا أن يتجاوز خطاب التنمية مفهوم القديمة عن التنمية الاقتصادية أو التنمية البشرية إلى مفهوم أكثر شمولاً، وأكثر قدرة على أن يؤسس لتوازن بين الإنسان والبيئة وبين الحاضر والمستقبل، ومن هنا جاء مفهوم التنمية المستدامة ليشير إلى "التنمية التي تسد مطالب الحاضر دون أن تهدد قدرة الأجيال فى المستقبل فى أن يسدوا حاجاتهم". فالتنمية لا يجب أن تكون مهددة لقدرة الأجيال القادمة على سد مطالب حياتهم، فلا تذهب بالبيئة ومواردها، ولا تلوثها، بل تنميها، ولا تتعدى على الطبيعة بل تحافظ عليها وتصونها. هنا تحقق التنمية إنسانيتها وتصبح أداه للتعمير والتطوير وليست أداه للهدم والتدمير . إن هذا النوع من التنمية يضمن للإنسان مزيدا من الأمن والاستقرار فى الحاضر والمستقبل، ويضمن توازنا بين تلبية حاجات الإنسان والنمو الاقتصادي (الزراعي والصناعي)، والتوازن الاجتماعي الذي يحقق العدالة والمشاركة والتمكين والحفاظ على التراث الثقافى للمجتمع ،

كما تعد اللامركزية أحد الشروط الأساسية لنجاح عملية التنمية المستدامة، ومن ثم تحقيق الأمن الإنساني الشامل، فاللامركزية تتيح للأفراد المشاركة الفعالة في تحديد الحاجات، وصناعة القرارات التي تلبي هذه الحاجات، وكما يقال فإن اللامركزية هي النقطة الوسط بين النزعة المركزية المفرطة وبين الفوضى، ويعني ذلك أنها توفر الفرصة لتنظيم الحاجات على مستوى محلي، وإتاحة الفرصة لإدارة الموارد المحلية، وحوكمة

السياسات التي تتجه نحو التنمية المحلية خاصة في المسائل التي تخص الأمن الإنساني كتخفيف حدة الفقر والحماية من الكوارث الطبيعية، وضمان حصول الأفراد على حقوقهم في مجال الصحة والتعليم والمرافق.

ويمكن أن يلعب المجتمع المدني دورًا كبيرًا في تحقيق لا مركزية سياسات الأمن الإنساني أو التنمية المستدامة، ويتحدث الباحثون هنا عن دور اللامركزية في تحقيق ما يسمى بالحكومة بالمشاركة، والتي تعني إتاحة الفرصة لكل الشركاء (الحكومة والمجتمع المدني والمجالس المحلية المنتخبة والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة من الجماعات الفقيرة أو المحرومة والجمهور العام وأصحاب التمويل) في تحديد أولويات التنمية، ووضع السياسات، وتوزيع الموارد، ووضع البرامج التي تستهدف التنفيذ. وفي هذا النوع من إدارة التنمية يضطلع المجتمع المدني بدورين رئيسيين:

1- التعاون مع الأجهزة الحكومية في تحديد الحاجات وإدارة الموارد وتوزيعها وفقًا لأولويات واضحة.
2- مراقبة أداء الأجهزة المختلفة في تنفيذ الخطط .

ويتحقق للمجتمع المدني ذلك من خلال شبكة العلاقات التي يقيمها عبر خطوط أفقية ورأسية، أفقية مع الأجهزة المحلية المنتخبة وغير المنتخبة، ورأسيًا مع الحكومة المركزية والسلطات المانحة، وبهذه الطريقة يستطيع المجتمع المدني أن يكون لاعبًا رئيسيًا في عملية حوكمة التنمية.

خاتمة

ليس هناك من طريق لتحقيق دور فعال للمجتمع المدني إلا عبر التنمية المستدامة؛ بل أن الأمن الإنساني هو الوجه الثاني للتنمية المستدامة. فكلاهما ـــلأمن الإنساني والتنمية المستدامة ، يهدفان إلى حماية الإنسان من المخاطر وتحقيق أعلى درجات الرفاهية في العيش الآمن الكريم. وتلك مهمة للمجتمع بأسره، ولكن المجتمع المدني يعتبر أحد الفاعلين الأساسيين في تحقيق هذه المهمة، ولقد حاولنا في التحليل السابق أن نناقش بعض القضايا المرتبطة بدور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الغقتصادية والاجتماعية أو التنمية المستدامة. وقد يحق لنا أن نختم بالقول بأن هذه المهام تتطلب شروطًا اجتماعية وثقافية عامة؛ أهمها وجود إجماع اجتماعي على هذا الدور وأهميته؛ وتبني الدولة لأهداف تنموية تقوم على رؤية للشراكة مع استبعاد التسلط والقهر والتهميش؛ وقدرة النخب السياسية والمدنية على أن تتجاوز خلافاتها وأن تعمل يدًا بيد من أجل الصالح العام.

المراجع

-جلالي عبد الرزاق ابراهيم بلعيادي، الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والإستقطاب الحزبي، مجلة المستقبل العربي عدد 314 بيروت 2005.

-شريف جليد، دور الحركة الجمعوية بين المواطنين و الدولة في النظام القانوني الجزائري ، م\كرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة والمالية، جامعة الجزائر كلية الحقوق 2002.

-صلاح ياسر، بعض اشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديموقراطية بغداد مطبعة الرواد للطباعة والنشر 2005

-صالح زياني، واقع وأفاق المجتمع المدني كآلية لبناء و ترسيخ التعددية في العالم العربي مجلة العلوم الإنسانية العدد 9.

-عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2012.

-عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نظرية، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد 09 جانفي 2004.

-عبد الرحمان برقوق وصونيا العيدي، المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى يوم 10 و 11 ديسمبر 2005. التحول الديموقراطي في الجزائر ، عين مليلة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع 2005.

-علي بن فليس، الحريات الفردية والجماعية في الدساتير الجزائرية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، بن عكنون عدد 02 1998.

-زبير عروس، حوصلة وتقييم الحركة الجمعوية في الجزائر واقع وافاق مركز وطني للبحث في الأنتربولوجيا الإجتماعية و الثقافية 2005.

-عبد الرحمان حسن حمدي الإيديولوجية والتنمية في افريقيا دراسة مقارنة لتجربتي كنيا وتنزانيا طبعة 01 القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 1991.

-هشام يونس، العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الواقع العربي الراهن، مندى الدوحة للديموقراطية والتجارة الحرة.

[i] -عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية ، جامعة ورقلة ، 2012 ص 06

[ii] -عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر، ص 15

[iii]–عزمي بشارة، المجتمع المدني ، دراسة نظرية، مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية، العدد 09 جانفي 2004 ص 301.

[iv]–صلاح ياسر، بعض اشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي و الديموقراطية بغداد مطبعة الرواد للطباعة والنشر 2005 ص 28.–عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر، ص 18

[v]– عزمي بشارة، المجتمع المدني ، المرجع السبق.

[vi]–عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر، ص 23

[vii]–عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر، ص 27.

[viii]–عبد الرحمان برقوق و صونيا العيدي، المجتمع المدني و التحول الديموقراطي في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى يوم 10 و 11 ديسمبر 2005. التحول الديموقراطي في الجزائر ، عين مليلة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع 2005 ص97.

[ix]– انظر الأستاذ علي بن فليس، الحريات الفردية والجماعية في الدساتير الجزائرية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، بن عكنون عدد 02 1998، صفحة 55.

[x]–شريف جليد، دور الحركة الجمعوية بين المواطنين و الدولة في النظام القانوني الجزائري ، م\كرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة والمالية، جامعة الجزائر كلية الحقوق 2002 ص 11.

[xi]–زبير عروس، حوصلة وتقييم الحركة الجمعوية في الجزائر واقع وافاق مركز وطني للبحث في الأنتربولوجيا الإجتماعية و الثقافية 2005 ص 136.

[xii]–جلالي عبد الرزاق ابراهيم بلعيادي، الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والإستقطاب الحزبي ، مجلة المستقبل العربي عدد 314 بيروت 2005 ص 140.

[xiii]–رشيد مرجع سابق ص 16

[xiv]–عبد الرحمان حسن حمدي الإيديولوجية والتنمية في افريقيا دراسة مقارنة لتجربتي كنيا وتنزانيا طبعة 01 القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 1991 ص14 و 15.

[xv]–عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر، ص 55

[xvi]–عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر، ص 77

[xvii]–عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر، ص 78.

[xviii]–صالح زياني، واقع وأفاق المجتمع المدني كآلية لبناء و ترسيخ التعددية في العالم العربي مجلة العلوم الإنسانية العدد 9 ص72.

[xviii]–عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر، ص 82

[xix]–هشام يونس، العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الواقع العربي الراهن، منتدى الدوحة للديموقراطية والتجارة الحرة، ص 05

[xx]–هشام يونس، العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الواقع العربي الراهن، منتدى الدوحة للديموقراطية والتجارة الحرة، ص 06